الجمهورية اللبنانية

المجلس الدستوري

الكتاب السنوي 2016

المجلد العاشر

www.cc.gov.lb

1

البعد الدستوري لثقافة الحوار*

الدكتور عصام سليمان
رئيس المجلس الدستوري

الحوار أداة حضارية لحل النزاعات بالطرق غير العنفية، من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، وهي مصلحة عليا تسمو على مصالح أطراف النزاع، ولا تتشكل من حاصل الجمع في ما بينها، فالمصالح الخاصة والفئوية غالباً ما تكون متناقضة ومتضاربة، والجمع بين المتناقضات لا يقود الى وحدة راسخة ومستقرة. تتجاوز المصلحة المشتركة العليا مصالح مكونات المجتمع لترتبط بوجود المجتمع ذاته، كونه حاجة ضرورية لوجود مكوناته، ومصالحها الذاتية لا تتحقق الا من خلاله. فالمصلحة المشتركة العليا للمجتمع هي المعبر الإلزامي لتحقيق مصالح مكوناته، وهذه المصلحة تكمن في الحفاظ على وحدة المجتمع وأمنه واستقراره وازدهاره.

الحوار في غياب ثقافة الحوار هو حوار غير مجدٍ. فالثقافة هذه ترسم النهج الذي ينبغي أن يسلكه الحوار، والمبادئ التي تحكمه، والأهداف التي يسعى الى تحقيقها. وهي أهداف من المفترض ان تتخطى الأهداف الشخصية والفئوية الى الأهداف المرتبطة بالمصلحة العامة.

مقومات ثقافة الحوار متعددة، ويأتي في طليعتها الإعتراف بالآخر المختلف، والتعامل معه على هذا الأساس، وليس على أساس ما نشاء له أن يكون، وذلك انطلاقاً من الحق في الاختلاف المكرس كركن أساسي في الأنظمة الديمقراطية، والمستند الى مبدأ المساواة في مفهومه الواسع.

الإعتراف بالآخر المختلف لا يكفي لوحده، فثقافة الحوار تقتضي التفاهم والتفاعل مع الآخر، كون العلاقات المجتمعية علاقات بين كائنات غير جامدة إنما ذات حيوية، ينبغي

* مداخلة أُلقيت بدعوة من المركز الدولي للإستراتيجية والدراسات والاعلام، في ندوة ثقافة الحوار لبناء السلام، في قصر الأونيسكو في 24 تشرين الأول (أوكتوبر) 2016.

التفاعل الإيجابي في ما بينها من أجل خلق دينامية تدفع بإتجاه تحقيق المصالح المشتركة العليا.

***

من دون أن نذهب بعيداً في التنظير لثقافة الحوار، نود أن نعود الى واقعنا الراهن في تركيبته المجتمعية التعددية، والأسس التي قام عليها المجتمع اللبناني ونظام الدولة، وهي نتاج حوار إرتكز على معطيات مجتمعية وسياسية، وأثمر قيام دولةٍ في مجتمع تعددي، كان من المفترض ان تشكل نموذجاً حضارياً فريداً، وان تلبي متطلبات أبنائها من العيش المشترك، غير ان المسار الذي سلكته السياسة في ادارة الشأن العام أدى الى الخروج عن الأسس التي قام عليها الميثاق والقواعد التي رسمها الدستور.

ميثاق العيش المشترك قام على حقيقة مجتمعية وواقع فعل التاريخ فعله في تكوينه. أدرك القادة، في مرحلة ما قبل الاستقلال، أن لا خلاص للبنانيين الا بتنظيم عيشهم المشترك في اطار دولة مستقلة. فالعيش المشترك لم يكن في الواقع غاية بذاته، فهو لا يدوم ويعمر طويلاً، ويترسخ ما لم يأتِ بفائدة لمن إرتضوه وتشبثوا به.

العيش المشترك هو وسيلة غايتها توفير الأمن والإستقرار والعيش الكريم للبنانيين الى أية طائفة انتموا، وذلك من خلال دولة، ينتظم أداء مؤسساتها الدستورية، وسائر مؤسساتها الأخرى، دولة الحق والعدالة الراعية لشؤون مواطنيها. ففي الدولة هذه ينمو الانتماء الوطني ويتعزز على حساب الانتماءات الضيقة، ويترسخ العيش المشترك ومعه وحدة المجتمع والدولة.

عندما نص الدستور في مقدمته على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" قصد السلطة التي لا تعمل على تحقيق الغاية المتوخاة من العيش المشترك. فشرعية السلطة لا تقوم على عدم مساس العيش المشترك وحسب، انما بالعمل الدؤوب على ترسيخه من خلال تأدية الوظائف التي تحقق الغاية منه. فسلطة تعجز عن ذلك تفقد شرعيتها، حتى ولو كانت في الأساس منبثقة من الشعب. فالدستور نص على ركنين لشرعية السلطة: انبثاقها من الشعب وممارستها بما يؤدي الى ترسيخ العيش المشترك.

أكد الدستور ذلك أيضاً عندما نص على أن "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً وإجتماعيًا وإقتصاديًا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام". فتوحيد اللبنانيين لا يكون الا من خلال الدولة الراعية لشؤونهم، فالرعاية هذه تقوي انتماءهم الوطني فتقوى الدولة

به ويستقر نظامها من خلال تأدية الوظائف التي تعود بالخير والازدهار على ابناء المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والمناطقية والاجتماعية والسياسية.

تمحور الميثاق الوطني حول بناء الدولة الموعودة، لأن لا ضمانة للطوائف وللمواطنين الا في قيام الدولة هذه. وأكدت التجارب، منذ الاستقلال حتى يومنا، هذه الحقيقة الراسخة. فالميثاق اتخذ من الطوائف والتوازنات في ما بينها منطلقاً لبناء الدولة القادرة على تطوير مجتمعها، وتحديث أنماط العلاقات فيه، من خلال العلاقة الجدلية بين البنى المجتمعية التقليدية والبنى الدستورية الحديثة، في مسار يؤدي الى تجاوز الحالة الطائفية والدخول أكثر فأكثر في الحالة الوطنية الجامعة، وهذا ما قصده الرئيس رياض الصلح عندما قال إن "الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً واعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الإطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير".

من هذا المنطلق ينبغي فهم الميثاق والمبادئ التي قام عليها الدستور، الذي زاوج بين مقتضيات تركيبة لبنان المجتمعية الطوائفية وبين المبادئ والقواعد المعتمدة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، فنظامنا البرلماني قام على أساس المشاركة الطوائفية في السلطة والديمقراطية التوافقية، غير أن البعد الطائفي، المتمحور حول المصالح الشخصية والفئوية، تغلب على البعد الوطني، في فهم منطلقات الميثاق الوطني وأهدافه، والمفاهيم التي قام عليها نظامنا الدستوري، فأدت الممارسات السياسية الى الخروج عن الميثاق والدستور في آن، وأوصلتنا الى ما نحن فيه.

اعتمدت المشاركة الطوائفية في السلطة كأساس لبناء الدولة الموعودة، وهي تفترض تشارك الطوائف، بخيرة أبنائها كفاية ونزاهة وإخلاصاً، في مشروع النهوض بالدولة، غير أنها تحولت في الممارسة الى مشاركة في توزيع النفوذ والمغانم، وتقاسم الدولة وتوزيعها حصصاً على النافذين في طوائفهم. فطغى البعد الطائفي على البعد الوطني في المشاركة، وتعارض ذلك مع الدستور الذي نص على ان الشعب مصدر السلطات، والشعب يتكون من مواطنين وليس من طوائف فقط. والدستور وزع المقاعد على الطوائف في اطار المناصفة، غير أنه أكد أن النائب يمثل الأمة جمعاء ولا ترتبط وكالته بقيد أو شرط، واعتُمدت، منذ اعلان الدستور في العام 1926، الهيئة الناخبة الموحدة التي تضم ناخبين من مختلف الطوائف.

أما الديمقراطية التوافقية، فقد أخذ بها كأساس للديمقراطية في مجتمع تعددي، بهدف السير في مسار يقود الى تعميق الديمقراطية في المجتمع والدولة، كنظام قيمٍ، ونهجٍ في ممارسة السلطة، يفسح المجال أمام المواطنين للتمتع في حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتوافق هو منطلق للدخول في مسارٍ يؤدي الى تحقيق الديمقراطية بمختلف أبعادها، غير ان الممارسة السياسية قادت الى توافقٍ على حساب الديمقراطية، فأصبح التوافق توافقاً بين مصالح الأطراف السياسية، وأفرغ ما توافر في لبنان من ديمقراطية من مضمونه، فغدت الديمقراطية عندنا مجرد مظهرٍ لا فعل له في تغيير الواقع وتطويره نحو الأفضل.

المشكلة في لبنان ليست في الميثاق ولا في الدستور بقدر ما هي في الذهنية المتحكمة بممارسة العمل السياسي. فالميثاق والدستور هما أرقى بكثير من الممارسة السياسية. والدستور يتطور أو يتقهقر بفعل الممارسة، وعندنا أصبحت الممارسة السياسية في مكان والدستور في مكان آخر.

***

ليس المطلوب مؤتمراً تأسيسياً يقودنا الى المجهول، ويردنا خطوات الى الوراء، ويشكل هروباً من معالجة المشكلة الحقيقية، بل المطلوب حوار وطني، تشارك فيه فاعليات المجتمع المدني، وليس فقط القوى السياسية، وذلك بهدف تصحيح مسار الممارسة السياسية وتقويم اعوجاج أداء المؤسسات الدستورية. وهذا يتطلب تمحور الحوار حول تحديد مفاهيم واضحة للمبادئ الأساسية التي قام عليها نظامنا السياسي، وهي العيش المشترك، والوفاق الوطني، والمشاركة الطوائفية في السلطة، والديمقراطية التوافقية أو الميثاقية.

هذه المفاهيم ينبغي تحديدها وتوضيحها بما يؤدي الى حسن أداء المؤسسات الدستورية وانتظامها وازالة العراقيل من أمامها، بغية الإستجابة لمتطلبات العيش المشترك وتحقيق الأهداف المتوخاة من الميثاق.

ينبغي أن يقف الحوار الوطني عند حدود المبادئ والقواعد الدستورية التي لا يستقيم أداء أي نظام دستوري الا في اطار التزامها، فلا يجوز التعرض لها مطلقاً، ويجب توضيح المفاهيم، التي سبق ذكرها، بما يأتلف معها، وبخاصة مفهوم المشاركة الطوائفية في السلطة، الذي يرتبط به قانون الانتخابات النيابية. فوظيفة الانتخابات النيابية ليست تحقيق تمثيلٍ صحيحٍ وعادلٍ وحسب إنما تسهيل عمل مؤسسات نظامنا الديمقراطي البرلماني، وتفعيل أدائها أيضاً.

لكي لا تبقى هذه المفاهيم عرضةً للأخذ والرد، وفق الأهواء والمصالح، ينبغي أن يضاف توضيحها الى الدستور في وثيقة تُضم اليه، ويكون لها قيمة دستورية لا تختلف عن قيمة الدستور نفسه.

تقتضي المصلحة الوطنية بأن لا تؤدي الصراعات السياسية الى تعثر أداء المؤسسات الدستورية، وإصابتها بالشلل، ما يتطلب ايجاد مرجعية دستورية لها من الصلاحيات ما يمكنها من ايجاد مخارج تحول دون هذا التعثر. وقد آن الأوان للعمل على عقلنة نظامنا الدستوري، في ضوء تجربتنا، من أجل دولة قادرة على تحصين نفسها ومجتمعها وضمان حاضر ومستقبل أبنائها. وهذا لا يكون الا بحوار هادئ ورصين.